

دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن
(دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية ANESRIF للفترة 2017-2018)

**Contribution of financial analysis to the assessment of financial performance
through indicators of balance
(ANESRIF Case Study 2017-2018)**

سمروود زبيدة / مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية، المركز الجامعي تيسمسيلت، طالب دكتوراه،
semroud.zoubida@cuniv-tissemst.dz

سحنون جمال الدين / مخبر الدراسات المالية الإسلامية و التنمية المستدامة ، جامعة الجزائر 3، أستاذ التعليم العالي،
djamelsahnoun69@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/01/30

تاريخ القبول: 2020/01/06

تاريخ الإرسال 2019/10/29

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن ، على اعتبار أنّ التحليل المالي هو عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء، وبعد التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بمختلف زواياه من خلال ماهية التحليل المالي القوائم المالية ، تقييم الأداء ومؤشراته ، ومن أجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة ثم دراسة حالة الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية "رويبة".

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة ويساعد على تحسين أداء المؤسسة.

الكلمات المفتاحية : تحليل المالي ، قوائم المالية ، تقييم الأداء المالي ، وكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية (ANESRIF).

تصنيف JEL: D 78, G 32, P 51.

Abstract:

This study aims to identify the contribution of financial analysis in the diagnosis of financial situation, considering that financial analysis is the process of structuring the available data in order to obtain information to be used in the decision-making process and performance evaluation, and after addressing the theoretical aspects of the subject in various angles through what analysis The financial statements, performance appraisals and indicators, in order to know the field effect of this study and then the case study of the National Agency for Studies and follow up the completion of investments in the railway "Rouiba".

Through this study, we concluded that financial analysis is based on examining and analyzing the financial statements of the institution for past periods in order to know the prevailing financial situation in the institution and help to improve the performance of the institution.

Keywords: Financial Analysis, Financial Statements, Financial Performance Evaluation, National Agency for Studies and Follow-up of Investments in Railways (ANESRIF).

Jel Classification Codes: D 78, G 32, P 51.

توطئة (مقدمة):

تعتبر المؤسسة المجال الواسع للدراسات العلمية والاقتصادية والأبحاث الميدانية ، فهي النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي حيث أنها تحتوي على عدة وظائف منها وظيفة التصنيع ، البيع الموارد البشرية ، فمن أهم تلك الوظائف الوظيفية المالية، حيث ينحصر دور الوظيفة المالية في مواجهة وتجاوز المصاعب والعقبات المالية ، من خلال تحسين مؤشرات التوازن المالي وضمان الحد الأدنى من الربحية والحفاظ على المستوى المعقول من السيولة ومن بين وظائف الوظيفة المالية التحليل المالي، فالحلل المالي يقوم بتحليل القوائم المالية بهدف التخطيط واتخاذ القرارات ومقارنتها مع ما هو مخطط.

إن التحليل المالي هو عبارة عن اجراءات تحليلية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلا والحالة النموذجية للتحليل المالي تقتضي استعمال أدوات التحليل المالي وتفسير القوائم المالية .

إشكالية البحث

ونظرا لأهمية الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات وبناء على ما سبق ، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي :

❖ ما مدى مساهمة التحليل المالي في تقييم أداء المالي المؤسسة الاقتصادية عن طريق مؤشرات التوازن؟

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكننا ابراز التساؤلات الفرعية التالية :

- 1- ما هي أدوات التحليل المالي التي تستخدمها المؤسسة من أجل تحسين أدائها المالي باستخدام مؤشرات التوازن ؟
- 2 - كيف تستفيد الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية من التحليل المالي ؟

فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات المشار إليها سابقا ، تم وضع الفرضيات التالية :

- 1 - تتمثل أدوات التحليل المالي التي تستخدمها المؤسسة في القوائم المالية ومؤشرات التوازن من رأس المال العامل واحتياجاته و الخزينة.
- 2 - تستفيد الوكالة من التحليل المالي بمؤشرات التوازن من خلال أدواته التي تمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف ومنه اتخاذ القرارات المناسبة .

أهمية الدراسة

يكتسي البحث أهمية والتي تتجلى في النقاط الآتية :

- التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت محل اهتمام كبير في ميدان التسيير والإدارة المالية في المؤسسة.
- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة .
- إسقاط الجانب النظري على الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية .

أهداف الدراسة

- التعرف على مختلف أدوات التحليل المالي وكذلك الأطراف المستفيدة منه وأهم مؤشرات والمتمثلة في مؤشرات التوازن المستوحاة من القوائم المالية .
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي.

– التعرف على حقيقة الوضع المالي للوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية (ANESRIF).

منهج الدراسة

من أجل الإلمام بموضوع البحث والإحاطة بمختلف جوانبه اتبعنا في معالجة الموضوع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المناسب لطبيعة الموضوع حيث :

في الجانب النظري تم الاعتماد على المنهج الوصفي للتعريف بمؤشرات التحليل المالي .
أما دراسة حالة المؤسسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي حيث تم تطبيق جانب من المعلومات النظرية على واقع إحدى المؤسسات الاقتصادية المتمثلة في وكالة "ANESRIF" من خلال القوائم المالية للمؤسسة .

الدراسات السابقة

1 – دراسة لزعر محمد سامي 2012 التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مذكرة ماجستير ، فقد هدفت هذه الدراسة إلى كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تبني نظام المحاسبي المالي ، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ، وقد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية :
أنّ التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة يمكن استخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات .

2 – دراسة عادل عشي 2002 الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم مذكرة ماجستير فهذه الدراسة إلى التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وقد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية :

المؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بأموال دائمة فهي تحقق هامش أمان وقادرة على تنمية ذمتها المالية .

نموذج البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا البحث إلى:

➤ مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية .

➤ دراسة حالة الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية

I – مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية عن طريق مؤشرات التوازن المالي.

إن التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى وباستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة. كما تعتبر السنة المالية من أهم مؤشرات التحليل المالي تهدف إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة التي تفيد في التعرف على القرارات التي يلزم اتخاذها من جانب المؤسسة لتحسين الأداء المالي لها.

I-1 – مفهوم التوازن المالي

يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء كونه هدف يسعى و باستمرار الوظيفة المالية الى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة لأن العجز المالي يسلب للمؤسسة استقلالها المالي تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض هذا من جهة سحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى.

I-2- مؤشرات التوازن المالي

I-2-1- رأس المال العامل

يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل ويعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال. (شنوف، 2009) وهو عبارة عن ذلك الهامش الذي تحتفظ به المؤسسة في شكل سيولة ويمكن اللجوء اليه لتغطية الاحتياجات الطارئة التي يمكن ان تحقق في ظل ظروف عدم التأكد اي المستقبل بما يسمح لها بمتابعة

نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة وضمان استمرار توازن هيكلها المالي

يمكن حساب رأس المال العامل بأسلوبين هما: (خروف، 2009)

أولا: أسلوب أعلى الميزانية

رأس المال العامل $FR =$ (الأموال الدائمة-الأصول الثابتة)

رأس المال العامل $FR =$ (الأموال الخاصة + الديون الطويلة الأجل) - الأصول الثابتة

يركز هذا الأسلوب على تحديد أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له. (عشي، 2001)

الشكل رقم (01): رأس المال العامل من اعلى الميزانية

الأصول المتداولة	الأموال الدائمة
رأس المال العامل FR	

المصدر: عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2001 ص 50.

ثانيا: أسلوب أسفل الميزانية

رأس المال العامل $FR =$ الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

رأس المال العامل $FR =$ (قيم جاهزة+ قيم محققة + المخزونات) - الديون قصيرة الأجل

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل هو تمويل جزء من دورة الاستغلال

الشكل رقم (02): رأس المال العامل من أسفل الميزانية

الديون قصيرة الأجل	الأصول المتداولة
رأس المال العامل	

المصدر : عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

I-2-2- الحالات التي يمكن أن يأخذها الرأس المال العامل الصافي الإجمالي (خروف، 2009)

$FR > 0$

يتحقق ذلك عندما تكون الأموال الدائمة > التثبيات وبالتالي فعن المسير المالي يجعل المؤسسة تباعد عن خطر نقص السيولة والتعثر المالي ما يعني ان المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، أي أن المؤسسة، تمكنت من تمويل احتياجاتها

الطويلة أجل باستخدام مواردها الطويلة الأجل وحقت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة

$$FR_{ng} < o$$

يتحقق ذلك عندما تكون الأموال الدائمة > التثبيات وبالتالي فإن المسير المالي يجعل المؤسسة تقترب من خطر العسر المالي بسبب أن المؤسسة قامت بتمويل الاستخدامات المستقرة ذات العمر الاقتصادي الطويل بموارد الدورة القصيرة الأجل، المؤسسة في هذه الحالة عاجزة عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثمارها إلى حد الأدنى الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة .

$$FR = o$$

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة التثبيات فقط، أما الأصول فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

I-2-3- أنواع رأس المال العامل :

أولاً: رأس المال العامل الصافي

هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممولة بالأموال الدائمة، ويمكن حساب رأس المال العامل الصافي بطريقتين :

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الصافي (الدائم)} &= \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} \\ \text{رأس المال العامل الصافي (الدائم)} &= \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم} \end{aligned}$$

ثانياً: رأس المال العامل الخاص

وهو ذلك الجزء من الأموال الخاصة الموجهة لتمويل جزء من الأصول المتداولة، بعد تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية: (عدون، بدون سنة)

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الخاص} &= \text{الأصول الخاصة} - \text{الأصول الثابتة} \\ \text{رأس المال العامل الخاص} &= \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون} \end{aligned}$$

ثالثاً: رأس المال العامل الإجمالي

وهو مجموع عناصر الأصول التي تتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة وهي مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية : (عدون، بدون سنة)

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي، هو البحث عن قيمة المبالغ التي مؤلت بها المؤسسة أصولها المتداولة وهذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة، هل هو في طريق النمو أو التدهور ؟ (عدون، بدون سنة)

رابعاً: رأس المال العامل الأجنبي

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية (الديون) في المؤسسة، وهنا لا ينظر الى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، لتدارك العجز في الخزينة وهو الجزء من الأموال الدائمة الموجهة لتمويل جزء من الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية :
(عدون، بدون سنة)

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الأجنبي} &= \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة} \\ \text{رأس المال العامل الأجنبي} &= \text{مجموع الديون} \end{aligned}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الأجنبي تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير، وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، هذا يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

I-2-4- احتياجات رأس المال العامل BFR

ينتج عن دورة الاستغلال تدفقات نقدية داخلية وأخرى خارجة وفي كثير من الحالات لا تستطيع المؤسسة تغطية ديونها للاستغلال بواسطة حقوقها ومخزوناتا نتيجة وجود فوارق زمنية بين الاستغلال تجعل المؤسسة بحاجة للحصول على أموال لتغطية احتياجها والتي يعبر عنها بالاحتياجات من رأس المال العامل BFR . (شنوف، 2009)

$$\begin{aligned} \text{احتياج رأس المال العامل BFR} &= \text{احتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة} \\ \text{احتياج رأس المال العامل BFR} &= (\text{المخزونات} + \text{مدينو الاستغلال} + \text{مدينو خارج الاستغلال}) \\ &- (\text{ديون الاستغلال} + \text{ديون خارج الاستغلال}) \end{aligned}$$

I-2-5- أنواع احتياج رأس المال العامل

اولا: احتياج رأس المال العامل للاستغلال BFR ex

يمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بموارد الاستغلال المالية قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{احتياج رأس المال العامل للاستغلال} = \text{الأصول المتداولة للاستغلال} - \text{ديون الاستغلال}$$

ثانيا: احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex

يمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بالموارد المالية خارج الاستغلال في الاجل القصير.

I-2-6- الحالات التي يمكن ان يأخذها احتياج رأس المال العامل . (شنوف، 2009)

$$\text{احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال} = \text{الأصول المتداولة خارج الاستغلال} - \text{ديون خارج الاستغلال}$$

$$0 < BFR$$

إذا كانت قيمة BFR كبيرة وموجبة فان المؤسسة في هذه الحالة لم تؤمن الموارد قصيرة الأجل الكافية والتي تكون غالبا تكلفتها من خفض لتغطية مختلف احتياجات دورة الاستغلال (حالة اختلال).

BFR<0

في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة في هذه الحالة لم تستخدم تلك الموارد ف توسيع دورة الاستغلال والزيادة في الطاقة الانتاجية أي وجود اختلال في استغلال الموارد المتاحة بما يؤثر على زيادة التكلفة والتقليل من الأرباح (حالة اختلال) .

BFR= 0

موارد الدورة = احتياجات الدورة

I-3-TR الخزينة

I-3-1- تعريف الخزينة : عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة الاستغلال، وهي تشمل من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال .(خروف، 2009)

الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة (النقدية) تحت تصرف المؤسسة في حالة سيولة التي يمكن التصرف فيها لمقابلة احتياجات دورة الاستغلال من خلال الخزينة تستطيع المؤسسة تحديد التوازن المالي فاذا تمكنت من تغطية مختلف احتياجاتها، يكون رصيد الخزينة موجب وهي حالة فائض وفي العكس تكون الخزينة سالبة وهي عجز تعطي بالعلاقة التالية :

I-3-2- الحالات التي يمكن أن تأخذها الميزانية :

0<TR

رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل : في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية او تقديم تسهيلات للزبائن .

0>TR

رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل : المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد دونها في أجالها وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف اضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وبعض الحالات الإستثنائية إلى بيع بعض المواد الأولية .

0 = TR

رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل (اي الخزينة المثلى) : إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل.(خروف، 2009)

II - الطريقة والأدوات :

سنقوم في هذه الدراسة بتقييم الأداء المالي للوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية باستخدام أدوات التحليل المالي التي تم الإشارة إليها في الجانب النظري والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والتي يتم حسابها من خلال الوثائق المحاسبية التي تم الحصول عليها من الوكالة، باستخدام رأس المال العامل بأنواعه المختلفة واحتياجات رأس المال العامل والخزينة .

II-1- عرض الميزانية المالية للوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية

أصبح من الضروري إعداد القوائم المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي باعتبارها المبدأ الأول لعملية التحليل المالي ، ويتم الاعتماد عليها في ترشيد القرارات حسب هدف الأطراف المستخدم لها ، حيث سنقوم بعرض الميزانية المالية، باعتبار أنّ الميزانية قائمة مالية تظهر المركز المالي للمؤسسة من خلال تلخيص كل من الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في فترة زمنية معينة، قمنا بوضع ميزانية الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية حيز الدراسة على النحو التالي :

II-1-1- تقديم جانب الأصول للميزانية المالية (ANESRIF)

تتكون الأصول من الموارد التي تسيّر بها المؤسسة بفعل أحداث ماضية والمواجهة كونها توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية ، وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصول غير جارية ، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة تعتبر أصول جارية ، وفيما يلي شكل جدول الأصول للميزانية المالية (ANESRIF).

- جدول رقم (01) : جانب أصول الميزانية للسنتين 2017 - 2018 .

الوحدة : الدينار الجزائري

الأصول	2017	2018
الأصول غير جارية	-	-
- فارق اقتناء - المنتج إيجابي أو سلبي	-	-
- التثبيتات المعنوية	3.573.641,83	5.159.865,80
- التثبيتات العينية	-	-
- الأراضي	-	-
- عمليات الترتيب والتهيئة الأراضي	6.959.587,30	9.857.067,53
- البناءات	16.042.372,12	147.674.481,62
- المنشآت التقنية والمعدات والأدوات	-	-
الصناعية	314.092,44	117.025,78
- التثبيتات العينية الأخرى	136.148.165,15	105.858.995,91

66.752.532,00	69.097.644,00	*التبتيات في شكل امتياز
182.488.199.484,20	968.251.130.674,54	*التبتيات الجاري انجازها
-	-	*التبتيات المالية
-	-	*مساهمات وحسابات دائنة ملحقة
-	-	بمساهمات
-	-	*المساهمات الأخرى وديون دائنة ملحقة
-	-	*سندات مثبتة أخرى
72.000,00	72.000,00	*قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
131.635.161,74	131.635.161,74	*الضرائب المؤجلة على الأصول
1.082.822.419.614,58	968.614.973.339,12	مجموع الأصول غير الجارية
-	-	الأصول الجارية
6.096.556,37	3.225.250,03	-محزونات الجاري انجازها
-	-	-حسابات دائنة استخدامات مماثلة
-	12.765.503.375,49	- الزبائن
13.902.215.899,86	105.825.000,00	- الزبائن المشكوك فيهم
105.825.000,00	568.737.895,71	- المدينون الآخرون
601.795.391,06	12.011.275,03	- الضرائب وما يماثلها
-	-	- حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
-	-	- الموجودات وما يماثلها
-	-	- الأموال الموظفة وأصول المالية الجارية
3.446.126.535,07	1.212.779.126,81	- الخزينة
18.073.045.737,99	14.668.081.923,07	- مجموع الأصول الجارية
1100.895.465.352,57	98.328.305.526,19	- مجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق الوكالة.

II-1-2- التعليق على جدول الأصول

نلاحظ من خلال تقييم جدول أصول الميزانية ما يلي :

— عند مقارنة الأصول غير جارية لسنة 2017 مع سنة 2018 نلاحظ تزايد بقيمة 11.420.744.275,3 وهذا راجع إلى زيادة بعض عناصر الميزانية والتي تتمثل في عمليات ترتيب وتهئية الأراضي التي زادت بقيمة 2.897.480,23 دج.

أما بالنسبة للأصول الجارية نلاحظ ارتفاعا قيمته 3.404.963.814,9 وهذا راجع لزيادة المخزونات وإلى زيادة الزبائن على التوالي 2.871.306,4 و 113.671.254,37 دج.

II-1-3- تقديم جانب الخصوم للميزانية المالية (ANESRIF)

تعتبر الخصوم التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية والتي تتطلب عملية سداد وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية .

وفيما يلي شكل جدول الخصوم لميزانية المالية (ANESRIF)

جدول رقم (02): جانب خصوم الميزانية للسنتين 2017-2018

الوحدة: الدينار الجزائري

2018	2017	الخصوم
-	-	رؤوس الأموال الخاصة
872.000.000,00	872.000.000,00	راس مال الصادر
-	-	راس مال غير مستعان به
-	-	علاوات والاحتياطات مدمجة (1)
-	-	فارق التقييم
-	-	فارق إعادة التقييم
-	-	فارق معادلة (1)
2.941.165.724,12	3.089.869.849,54	النتيجة الصافية
9.600.075.202,06	6.510.205.352,52	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى / ترحيل
-	-	من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الاقلية (1)
13.413.240.926,18	10.472.075.202,06	*مجموع رؤوس الأموال الخاصة
-	-	الخصوم غير جارية
-	-	قروض وديون مالية
35.179.743,76	24.476.657,90	ضرائب (مؤجلة ومرصدة)
3.979.800,00	4.122.360,00	ديون أخرى غير جارية
1.082.983.929.585,86	968.744.217.317,00	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
108.3023.089.129,62	9.687.728.163.334,90	مجموع الخصوم غير جارية
-	-	الخصوم الجارية

112.834.969,30	52.067.854,63	موردون وحسابات ملحقة
34.927.332.607,41	3.382.463.875,81	الضرائب
853.567.720,06	603.631.994,79	ديون أخرى
-	-	خزينة الخصوم
4.459.135.296,77	4.038.163.725,23	مجموع الخصوم الجارية
1.100.895.465.352,57	983.283.055.262,19	مجموع العام للخصوم

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق الوكالة .

II-1-4- التعليق على جدول الخصوم

كما هو معلوم فإن خصوم المؤسسة هي عبارة عن الاستخدامات ومصادر التمويل التي اعتمدتها المؤسسة لتمويل مواردها (للأصول) ويوجد نوعين منها الأموال الدائمة والديون قصيرة الأجل

فخلال سنتين 2017-2018 تغيرت قيم هذه العناصر بالشكل التالي :

- مجموع رؤوس الأموال الخاصة زاد بقيمة 2.941.165.724,12 .

- مجموع الخصوم غير جارية (ديون وقروض طويلة الأجل) زادت بقيمة 114.250.272.794,7 وقد تركزت هذه الزيادة في المؤونات والمنتجات ثابتة مسبقا بزيادة قدرها 114.239.712.268,9 .

- مجموع الخصوم الجارية سجلت الخصوم الجارية ارتفاعا بقيمة 420.971.571,54 ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة المورددين والحسابات الملحقة بمبلغ قدره 60.767.114,67، وكذلك ارتفاع فيه قيمة الضرائب بمبلغ 31.540.268.731,6 .

- النتيجة الصافية عرفت انخفاض بمقدار 148.704.125,42 وهذا راجع إلى ارتفاع في الضرائب والرسوم.

IV - النتائج ومناقشتها :

IV-1- رأس المال العامل (FR)

IV-1-1- رأس المال العامل الصافي

بناء على معطيات الميزانية المالية للسنتين 2017 و 2018 نقوم بإعداد الجدول التالي :

جدول رقم (04): حساب رأس المال العامل

البيان	2017	2018
الأموال الدائمة	979.244.891.536,96	1.096.436.330.055,7
الأصول الثابتة	968.614.973.339,12	1.082.822.419.614,58
رأس المال العامل	10.629.918.197,84	13.613.910.441,18

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على الوثائق المقدمة من الوكالة .

التعليق :

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم قد ارتفع في سنة 2018 مقارنة لسنة 2017 وأن قيمة رأس المال العامل جد معتبرة وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان ، وهو ما يفسر إضافة إلى قدرتها على تغطية أصولها الثابتة انطلاقا من أموالها الدائمة قدرتها على تسديد جزء من ديونها قصيرة الأجل ، في حالة عدم توافق أجل تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع أجال استحقاقية الديون القصيرة الأجل .

IV-1-2- رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - أصول ثابتة

جدول رقم (05) : حساب رأس المال العامل الخاص

البيان	2017	2018
الأموال الخاصة	10.472.075.202,06	13.413.240.926,18
الأصول الثابتة	968.614.973.339,12	1.082.822.419.614,58
رأس المال العامل الخاص	958.142.898.137,06	1.069.409.178.688,4

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على الوثائق المقدمة من الوكالة.

التعليق

نلاحظ من خلال الجدول أن رأي المال العامل الخاص قد ارتفع في سنة 2018 مقارنة لسنة 2017 وأن قيمة رأس المال العامل الخاص موجبة ، وهو ما يدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية ، وبالتالي فإن الموارد المالية المتخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية ، وهو مؤشر إيجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية .

IV-1-3- رأس المال العامل الإجمالي

هو عبارة عن مجموع الأصول المتداولة

جدول رقم (04) : حساب رأس المال العامل الإجمالي

البيان	2017	2018
رأس المال العامل الإجمالي	14.668.081.923,07	18.073.045.737,99

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من الوكالة .

التعليق : من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي قد ارتفع في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وأن قيمته جد معتبرة ، فهو يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة .

IV-1-4- رأس المال العامل الأجنبي

هو عبارة عن مجموع الديون

جدول رقم (05) : حساب رأس المال العامل الأجنبي

البيان	2017	2018
رأس المال العامل الأجنبي	972.810.980.060,13	1.087.482.224.426,3

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على الوثائق المقدمة من الوكالة انظر الملحقين.

التعليق : من خلال الجدول نلاحظ أنّ رأس المال العامل الأجنبي متزايد وهذا راجع إلى ارتفاع الديون قصيرة وطويلة الأجل .

IV-2- احتياجات رأس المال العامل (BFR)

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية).

القيم القابلة للتحقيق = قيم ثابتة مالية أخرى + الزبائن + مدينون آخرون + ضرائب

جدول رقم (06) : حساب احتياجات رأس المال العامل

البيان	2017	2018
قيم الاستغلال	3.225.250,03	6.096.556,37
قيم قابلة للتحقيق	13.452.077.546,23	14.620.822.646,58
ديون قصيرة الأجل	4.038.163.725,23	4.459.135.296,77
السلفات المصرفية	-	-
احتياجات رأس المال العامل	9.417.139.071,03	10.167.783.906,18

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على الوثائق المقدمة من الوكالة.

التعليق : من خلال الجدول نلاحظ أنّ احتياجات رأس المال العامل موجبة وقد ارتفع في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وهو ما يفسر أن احتياجات التمويل للمؤسسة أكبر من مواردها المالية وهذا يعني أنها سوف تعتمد على موارد مالية طويلة المدى لتمويل احتياجات التمويل أو الاعتماد على الموارد المالية قصيرة الأجل .

الخزينة (TR)

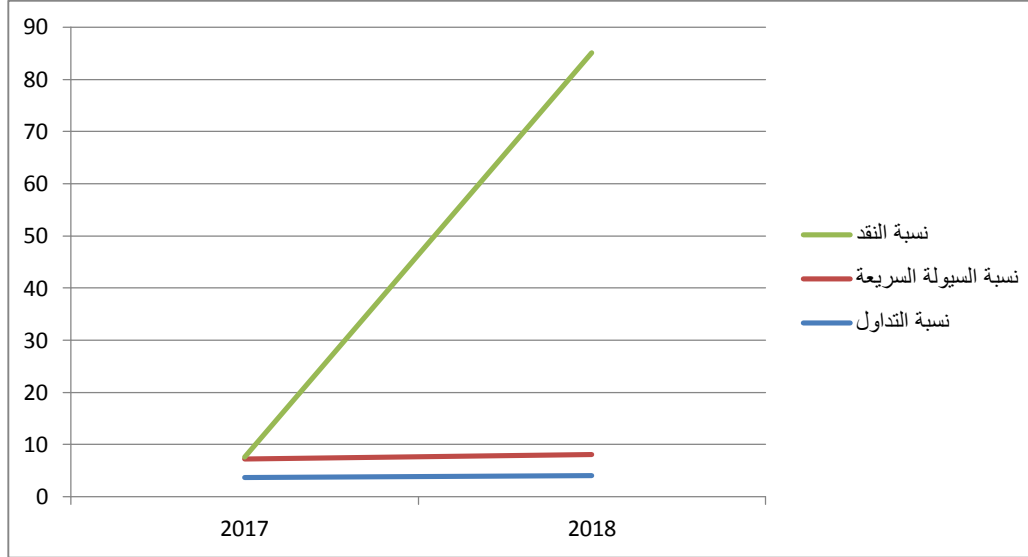
IV-3- الخزينة = رأس المال العامل الصافي - احتياجات رأس المال العامل

جدول رقم (07) : حساب الخزينة

البيان	2017	2018
FR	10.629.918.197,84	13.613.910.441,18
BFR	9.417.139.071,03	10.167.783.906,18
TR	1.212.779.126,81	3.446.126.535,07

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول FR و BFR (جدول رقم 5 و 6) .
لتوضيح أكثر للخزينة يمكن تمثيلها بيانيا بالشكل الموالي :

الشكل رقم (8): المنحنى البياني لرأس المال العامل واحتياجاته والخزينة



المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (07)

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أنّ الخزينة موجبة خلال السنتين ، وهذا يدل على أن رأس المال العامل أعلى من احتياجات رأس المال العامل ، وهو ما يعني بأن المؤسسة فائض السيولة ليس في صالح المؤسسة ، وعليه يجب استغلال هذا الفائض من الأموال في مشاريع استثمارية أو توظيفها في البنوك .

V- الخلاصة :

من خلال دراستنا لموضوع دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة وذلك للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في " مدى مساهمة التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية ومن أجل ذلك تمت معالجته من خلال الجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي بحيث تم التطرق إلى الجانب النظري إلى التحليل المالي ، القوائم المالية تقييم الأداء ومؤشراته ، في حين تم تخصيص الجانب التطبيقي لدراسة حالة الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية (ANESRIF) وذلك بعرض قوائمها المالية وتطبيق السنة والمؤشرات المالية عليها تبين أن التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية مستعمل بجدية لما له من أهمية بالغة فالتحليل المالي يعتبر وسيلة للتقييم والرقابة على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة وتصحيح الانحرافات إن وجدت ، كما أنه يساعد المؤسسة على معرفة مركزها المالي ويعتبر وسيلة لدى الغير للحكم على الصحة المالية ، بالإضافة إلى ذلك فهو يساعد على تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف وتكوين صورة شاملة عن وضعية المؤسسة .

وتستخدم في تقييم الأداء المالي أدوات مالية تتمثل أهمها في مؤشرات التوازن المالي التي تدرس رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل وكذا الخزينة.

نتائج الدراسة

أولا : النتائج النظرية

من خلال هذا البحث نستخلص النتائج التالية :

- التحليل المالي من المواضيع الهامة التي تتناولها الدراسات الاقتصادية كونه يهدف إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة .
- القوائم المالية تسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي حيث تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية .
- تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عملية بالغة الأهمية لأنها تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة .
- مؤشرات التوازن المالي، من أهم الأدوات المستعملة في عملية تحليل الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية .

ثانيا : النتائج التطبيقية

من خلال دراستنا التي قمنا بها على مؤسسة "ANESRIF" توصلنا إلى النتائج التالية :

- رأس المال العامل موجب خلال سنة 2017-2018 وهذا يعني أن المؤسسة حققت توازنا ماليا على المدى الطويل .
- رأس المال العامل الخاص موجب خلال سنة 2017-2018 وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على مواردها الخاصة دون الاعتماد على مواردها الخارجية.
- احتياجات رأس المال العامل موجب خلال سنة 2017-2018 وهذا يعني أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر تزيد مدتها عن سنة.
- الخزينة موجبة وهذا يدل على وجود سيولة مجمدة لبست في صالح المؤسسة.

قائمة المراجع:

1. جلييلة بن خروف. (2009). دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات. بومرداس: جامعة بومرداس.
2. شعيب شنوف. (2009). محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
3. عادل عشي. (2001). الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية.
4. ناصر دادي عدون. (بدون سنة). مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية. الجزائر: دار الحمديّة.